أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة–

The impact of corporate governance practies on its financial performance

Imperical study on a sample of Algerian Public Companies –Skikda-

محمد الصالح فروم
جامعة سكيكدة
salahferroum@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المتمثلة في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت الفئات التالية: عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، رئيس مصلحة، ومدقق داخلي لثماني (8) مؤسسات عمومية اقتصادية لولاية سكيكدة، عن طريق تصميم استبيان شمل أسئلة تغطي محاور الدراسة تم توزيعها على فئات العينة. واعتمد الباحث على أدوات الإحصاء الوصفي (المتوسط والانحراف المعياري)، وكذا تحليل الانحدار المتعدد من أجل تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من بمعدل العائد على الأصول والعائد على المبيعات كل على حدى، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وبين أدائها المالي مقاسا بكل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على الأموال الخاصة كل على حدى.

الكلمات المفتاحية: قواعدحوكمة المؤسسات، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على المبيعات، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على الأموال الخاصة.

Abstract:

This study aimed to test the impact of the obligation to apply the rules of corporate governance: the duties and responsibilities of the Board of Directors, disclosure and transparency, stakeholders, and auditing and internal control and risk management on the financial performance of economic public companies in Skikda province. In order to realize this goal, the researcher conducted an empirical study on a sample of companies through a questionnaire directed to members of the Board of Directors, executive mangers, and the internal auditor, in eight companies in Skikda province using questionnaire well designed. In analyzing the data, the researcher used descriptive statistical tools to test the study hypothesis in addition to regression analysis.

The study came out with the following conclusions: there is no impact that is statistically significant at 0.05 between the commitment of economic public companies in Skikda province that apply the rules of corporate governance and its financial performance as measured by the average return on assets and average return on sales each property separately. On the other hand there is a impact that is statistically significant at 0.05 between apply corporate governance rules and companies financial performance as measured by both the average return on investment, and the average return on the right each property separately.

Keywords: corporate governance rules, average return on assets, average return on sales, average return on investment, average return on the right.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

شهدت المؤسسات المساهمة نقلة نوعية جديدة في ممارسة أعمالها، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية المختلفة التي مست الكثير من مؤسسات الدول المتقدمة والنامية، على غرار الانهيارات التي حدثت في عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، أزمة شركة إنرون للطاقة سنة 2001، أزمة شركة وورلدكوم للاتصالات سنة 2002، انهيار بنك الخليفة بالجزائر سنة 2004 والأزمة المالية العالمية سنة 2008. فبعد صدور القوانين المنظمة لإدارة أعمال المؤسسات المساهمة أجبرت هذه الأخيرة على تغيير طريقتها التقليدية في ممارسة أعمالها وعلى الالتزام بهذه القوانين والتعليمات، من خلال ضرورة تنظيم العلاقات وتحديد أدوار مجلس الإدارة والملاك بدقة مع مراعاة اهتمامات أصحاب المصالح وذلك في جو من الشفافية والإفصاح والمسؤولية الاجتماعية وتبني سياسات رقابية إدارية ومحاسبية صارمة، وضرورة تفعيل عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والتكامل بينهما، وتبني أنظمة رقابة داخلية فعالة وإستراتجية واضحة لإدارة المخاطر، بما يقود المؤسسة إلى الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وبالتالي ضمان تحقيق مستويات جيدة لأدائها المالي وتحقيق أهدافها الإستراتجية المتمثلة في ضمان البقاء والاستمرارية.

من هذا المنطلق كان هناك توجه من طرف المؤسسات نحو ممارسات سليمة للحوكمة وخاصة المؤسسات المساهمة، حيث تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في الربط بين تطبيق أفضل الممارسات للحوكمة وبين أدائها المالي.

مشكلة الدراسة

في إطار سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي باشرت بسلسلة من الإصلاحات خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، بدء من استقلالية المؤسسات، قانون النقد والقرض، قانون المنافسة وقانون الخصخصة...إلخ، سعيا منها لتحقيق الإنعاش الاقتصادي. ورغم تلك الإصلاحات لم يكن هناك تحسن ملحوظ على أداء المؤسسات الجزائرية عموما والمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة خصوصا، فتلك المؤسسات لا تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية داخليا وخارجيا في ظل عدم امتلاكها للمزايا التنافسية للعمل وضعف ممارسات حوكمة المؤسسات.

كل هذا يفرض على الجزائر خلق بيئة مناسبة تسمح لمؤسساتها الاقتصادية بممارسة نشاطاتها بفعالية، ولعل تبني الجزائر لبرنامج تأهيل مؤسساتها وإصدار ميثاق حوكمة المؤسسات سنة 2009، من شأنه أن يحسن من أدائها المالي.

وعليه تحاول إشكالية الدراسة بيان مدى قدرة المؤسسات الجزائرية عموما والمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة خصوصا على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، وأثر ذلك على أدائها المالي. وعليه يمكن بلورة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة؟.

ولإبراز معالم مشكلة الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الأصول؟؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على المبيعات ؟؛

– هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار ؟؛

– هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الأموال الخاصة ؟.

فرضيات الدراسة

بالاعتماد على إشكالية الدراسة المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 والمتمثلة في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، في التأثير إيجابا على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

من هذه الفرضية سوف تتفرع فرضيات فرعية كمايلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على المبيعات.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمدى تطبيق المؤسسات عينة الدراسة لقواعد الحوكمة على معدل العائد على الأموال الخاصة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيمايلي:

– الحاجة لتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات في البيئة الاقتصادية الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية ومهنة التدقيق، وذلك لكون حوكمة المؤسسات من أهم العمليات والأنظمة الضرورية لأداء أي مؤسسة لوظائفها، وعامل استقرار مالي، وآلية رقابة، وتأكيد لتراهة مجلس الإدارة، وتعزيز لمفهوم الإفصاح والشفافية، واستجابة لرغبات واحتياجات أصحاب المصالح، وضمان تحقيق المؤسسة لأهدافها الإستراتجية لاسيما في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية التي تتسم بالسرعة وزيادة احتمالات حدوث المخاطر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يفرض عليها تحسين أدائها المالي وتدعيم تنافسيتها لمواجهة تحديات المنافسة الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه مختلف مبادئ وآليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؛

– تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاعات التي شملتها عينة الدراسة (المحروقات والصناعة والأشغال العمومية والخدمات) والتي تعد من أكثر القطاعات إسهاما في الاقتصاد الجزائري وأكثر توظيفا لليد العاملة، الأمر الذي كان حافزا لهذه الدراسة لاختيار هذه القطاعات؛

– تنبع أهمية الدراسة من إمكانية استفادة المسيرين وصناع القرارات في المؤسسات المبحوثة من نتائج الدراسة وتوصياتها، بما يساهم في تصور سياسات وآليات وبرامج ملائمة لبيئة عمل هذه المؤسسات وكفيلة بتحسين أدائها المالي بشكل أفضل مما عليه حاليا.

أهداف الدراسة

بناء على ما ذكر في مقدمة الدراسة وأهميتها فإنه يمكن تلخيص الأهداف المرجوة منه فيمايلي:

– التعرف على كيفية مساهمة قواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؛

– قياس مدى التزام المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بتطبيق أبعاد الحوكمة؛

– قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة.

الجانب النظري للدراسة

على أعقاب انهيار كبرى الشركات العالمية وخاصة الأمريكية قدمت عدة اقتراحات تنص على ضرورة وجود قواعد ومعايير متفق عليها تتضمن مجموعة من المبادئ التي تعمل على تحسين بيئة العمل داخل المؤسسات، مما يجنبها خطر التعرض لأزمات وانهيارات متكررة ويرفع من مستوى أدائها المالي، وعليه سنوضح في الجانب النظري للدراسة كيفية مساهمة قواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أولا: مساهمة مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

يلعب مجلس الإدارة دور جوهري في المؤسسة كون أن الأداء المالي يتوقف بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها هذا المجلس، وهذا انطلاقا من الخصائص الأساسية التي يجب توافرها فيه والتي يؤكد عليها نظام حوكمة جيد سواء حجمه ومهامه أو تركيبته، أو لجانه.

1. **حجم ومهام مجلس الإدارة:** إن كفاءة مجلس الإدارة تابعة لحجمه، لكن طرح كبير حول أفضلية المجالس الصغيرة الحجم أم المجالس كبيرة الحجم، حيث يرى بعض الباحثين أن حجم مجلس الإدارة الصغيرة لا يتعدى سبعة (07) أعضاء، في حين أن حجم مجلس الإدارة الكبيرة لا يتعدى 12 عضو، واعتبر أن الحجم الصغير لمجلس الإدارة يسهم في تحسين مستويات عمله مقارنة بالمجلس الكبير الحجم الذي يمكن أن يكون أرضية ملائمة لنمو النزاعات حول المصالح وغير ملائم في نفس الوقت للمشاركة في قرارات المجلس، وهذا في المؤسسات التي يكون غالبية أعضاء مجالس إدارتها من المديرين التنفيذيين [1]. ومعنى ذلك أنه يجب تخفيض عدد أعضاء مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارة، كون أن المجلس الذي يحتوي على عدد كبير من الأعضاء يكون أداؤه غير فعال ولا يوجد تنسيق بين أعضائه مما يعقد عملية اتخاذ القرارات وينعكس سلبا على أداء المؤسسة.

في حين يعتبر باحثون آخرون أن المجلس الذي يحتوي على عدد كبير من الأعضاء يكون أداؤه أفضل، بحيث أنه يتيح لمجلس الإدارة القيام بمهامه ومسؤولياته بفعاليته أكبر، كما يتيح الفرصة لتوفير الخبرات والمهارات اللازمة لتحسين الأداء[2].

علما أنه لا يوجد اتفاق بين الدول وحتى بين المؤسسات في نفس الدول حول عدد أعضاء مجلس الإدارة، فحجم مجلس الإدارة في الولايات المتخذة الأمريكية يتكون في أغلب الشركات من 12عضو، ويتكون من 20 عضو في ألمانيا، وفي الأردن العدد يكون محصور بين 3 و13 عضو، وفي الجزائر يكون محصور بين 3 أعضاء و12 عضو، لكن يعتبر بعض الباحثين أنه من الحكمة الاهتمام بعدد مجلس الإدارة وجعله لا يتجاوز سبعة أو ثمانية أعضاء في أحسن الأحوال من أجل ضمان قيامه بعمله بفاعلية وفعالية، وأن هذه الأخيرة تقل في حالة تجاوز عدد أعضاء المجلس سبعة أو ثمانية أعضاء[3].

2. **تركيبة مجلس الإدارة:** يجب مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الإدارة من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي الموضوعي على شؤون المؤسسة، ففي حال سيطرة المديرين التنفيذيين على الأغلبية في مجلس الإدارة، فإن هذا الأخير سيحاول استغلال هذه السيطرة لتعظيم مصالحه الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى [4].

وفي نفس السياق يمكن القول أن وجود مجلس إدارة مستقل يضمن التزام المؤسسة أكثر بحماية حقوق المساهمين، ويعمل بالتالي على زيادة صافي الأرباح وتعظيم قيمة المؤسسة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تأكيد المجلس على المحاسبة والمساءلة بالموازاة مع وضع الخطط الإستراتيجية والتشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على تحسين الأداء وإنتاج الثروة[5]. ضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه أعضاء الإدارة المستقلين في تكوين مجلس إدارة فعال له دور رقابي فعال على باقي أعضاء المجلس التنفيذيين، وذلك من خلال احتواء تركيبته على عضوين مستقلين أو أكثر أو ثلث أعضاء المجلس، على اعتبار أن العدد ذو الأغلبية شرط أساسي لتدعيم السلطات الإشرافية للأعضاء غير التنفيذيين على باقي الأعضاء التنفيذيين[6].

فضلا على أن دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل المؤسسة تحت إدارة شخص واحد وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص بالسيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة المؤسسة ويقدمها إلى مستخدميها بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، وهو ما يضعف دور المجلس وفاعليته في الرقابة على المديرين، مما ينعكس سلبا على أداء المؤسسة. فالمؤسسات التي تفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة تتمتع بأداء مالي يفوق الأداء المالي للمؤسسات التي تجمع بين الوظيفتين، وذلك وفقا لمجموعة من المؤشرات هي العائد على الاستثمار، العائد على حق الملكية، وهامش الربح الصافي[7].

كما يجب أيضا مراعاة عنصر النوعية من خلال ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة المهارات والكفاءات التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، ومن خلال المهارات والكفاءات التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، ومن خلال قدرتهم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخاذ القرارات الرشيدة، وقدرتهم على متابعة ومساءلة إدارة المؤسسة أمام المساهمين [8]. كما أن حوكمة المؤسسات تركز على الأداء التنافسي لأعضاء مجلس الإدارة، وأهمية التزامهم بأعلى مستويات الإدارة المعتمدة على الثقة بحيث يمكنهم من ضمان خلق الثروة والاستدامة الطويلة الأجل للمؤسسة [9].

3. **دور لجان مجلس الإدارة:** أكد تقرير "**Cadbury**" الصادر سنة 1992 تحت عنوان "الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة للشركات" على أهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت وأن تقتصر عضوية اللجان بصفة عامة ولجنة التدقيق خاصة على أعضاء مستقلين من خارج المؤسسة، كما أن أفضل ممارسة لمفهوم الرقابة على أداء المؤسسات ينصب على دور لجنة التدقيق لكونها النقطة المركزية والجوهرية في تطوير التقارير المالية، فهي تعد من أهم أدوات الرقابة على أداء المؤسسات المساهمة، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة المؤسسات، فتفعيل دور هذه اللجنة ينعكس إيجابا على الأداء المالي للمؤسسات [10].

كما تعتبر المكافآت عامل محفز المديرين للعمل لصالح المساهمين، إذ أن امتلاك الإدارة لجزء من رأس مال المؤسسة سيحفزها أكثر نحو اختيار الأنشطة التي تعظم ربحيتها، وبالتالي فمصلحة الإدارة في هذه الحالة تتمثل في العائد الذي ستحصل عليه في شكل توزيعات أرباح، وكذا ما سيترتب على تلك التوزيعات من ردود فعل ايجابية عند المتعاملين في سوق الأوراق المالية التي ستنعكس بدورها على أسعار أسهم المؤسسة [11].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من الرقابة والمتابعة لنشاط الإدارة التنفيذية يجب وضع هيكل تنظيمي يوضح خطوط السلطة والمسؤولية وقنوات الاتصال، مع ضرورة تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يوضح مهام الرقابة المالية والإدارية وإجراءات الضبط الداخلي، وكذا أساليب مراجعة الأداء وتقييم المخاطر بأنواعها المالية والتشغيلية ومخاطر الأعمال والمخاطر الطارئة، إضافة إلى نظم محاسبية ومالية فعالة قادرة على توفير المعلومات المالية المناسبة لإعداد التقارير الداخلية والخارجية، كما تتم عادة الاستعانة بتقارير لجان التدقيق وقسم التدقيق الداخلي وكذا أعمال وتقارير المدقق الخارجي الذي يتوجب على مجلس الإدارة أن يوفر له عنصر الاستقلالية [12].

ثانيا: مساهمة الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

يعمل الإفصاح والشفافية على خلق الثقة بين المستثمرين المحتملين وإقناعهم بدعم مشروعات المؤسسة وهم على يقين بأن أموالهم سوف يتم استخدامها بحكمة، كما تحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تصرفاته [13].

كما أن نظم الإفصاح القوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يساهم في انتشار السلوكيات غير الأخلاقية وفي التأثير على نزاهة السوق وبتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للمؤسسة ومساهميها فحسب بل للاقتصاد ككل، ويطلب المساهمون والمستثمرون المحتملون الحصول على معلومات منتظمة بدرجة عالية من المصداقية والقابلية للمقارنة مع المعلومات الأخرى المناظرة وبدرجة التفصيل والوضوح الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة مستندة إلى المعلومات الكافية، فعدم كفاية هذه الأخيرة وعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضوحها تعوق قدرة الأسواق على العمل، كما أنها قد تسفر عن ارتفاع تكلفة رأس المال وعن سوء تخصيص مواردها المختلفة وهو ما يؤثر سلبا على أدائها المالي [14].

ثالثا: مساهمة دور أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي للمؤسسة:

يعد خلق علاقات مميزة مع أصحاب المصالح موردا مهما ممكن أن ينافس الموارد المالية، فهو مصدر للإبداع والأداء المتميز والسمعة الجيدة، وتعزيز للعلامة التجارية للمؤسسة، إضافة إلى أن نوعية علاقات المؤسسة مع أصحاب المصالح يمكن اعتبارها أحد المؤشرات لقياس قدرتها على بلوغ مواردها المالية والبشرية والمعرفية الضرورية لتحقيق أهدافها، وعلى العكس فإن الفشل في تشكيل مثل هذه العلاقات الإيجابية قد يخلق مخاطرة مالية لقسم كبير من أصحاب المصالح، وخصوصا المساهمين [15].

ويقدم أصحاب المصالح للمؤسسة مصادر ملموسة وغير ملموسة ضرورية لنجاحها في عملها، فهم يتأثرون كما يملكون القدرة للتأثير عليها، كما أن المحافظة على ثقة المستثمرين والزبائن بالمؤسسة أمر مهم للغاية، فالموظفون والمستثمرون مثلا يمكن أن يعانوا من ممارسات المؤسسة غير الأخلاقية، فمثلا عند انهيار شركة إنرون فقد آلاف الموظفين أعمالهم ورواتبهم، والمتقاعدون خسروا رواتبهم التقاعدية، كما خسر المستثمرون ملايين الدولارات، ويمكن أن تمتد الإساءة والضرر لتشمل حتى الموزعين والموردين والزبائن المتعاملين مع المؤسسة، وبالتالي فإن سمعة المؤسسة يمكن أن تتضرر بسبب ضعف الأداء أو بسبب الممارسات غير الأخلاقية [16].

رابعا: مساهمة التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

في سبيل تثمين مبادئ حوكمة المؤسسات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت آليات داخلية وخارجية من شأنها الارتقاء بالأداء المالي للمؤسسة، وعلى اعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي في المؤسسة، وعليه فإن تفعيل دور هذه الوظيفة من شأنه أن يرفع من فعالية وفاعلية الأداء المالي، وهذا ما يتطلب فهم المدقق الداخلي لطبيعة المخاطر والتحكم فيها على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية تتمثل أساسا في الرقابة الداخلية حوكمة المؤسسات، إضافة إلى تكامل دور المدقق الداخلي مع دور المدقق الخارجي.

فقيام المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد، ومن ثم فإن عرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك في إطار وظيفته الاستشارية، فضلا على أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف.

فالرقابة الداخلية تمثل مجموع الضوابط التي تساهم في التحكم في المؤسسة، أحد أهدافها تحسين الأداء المالي للمؤسسة. فنظام الرقابة الداخلية يلعب دورا هاما في أي مؤسسة، وهذا من خلال تمكينها من ضمان حسن استخدام مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على أدائها المالي، كما أن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضروري لنجاح المؤسسات، ومن ثم ضمان البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال [17].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن فعالية عملية إدارة المخاطر لها أثر على قيمة المؤسسة وأدائها المالي فهذه العملية تتطلب التعامل مع المخاطر الحالية والمستقبلية من أجل التقليل من آثارها السلبية، بما يؤدي إلى بث الثقة والطمأنينة لدى المساهمين وأصحاب المصالح [18].

إن التدقيق الداخلي آلية يتم من خلالها تعزيز العمل بمبادئ حوكمة، وذلك في إطار دورها التأكيدي، الاستشاري، وحتى الرقابي، وأن تثمين وتعزيز العمل بهذه الآلية يتم من خلال تكامل دور التدقيق الداخلي مع دور التدقيق الخارجي، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي وضمان تقييم فعال لنظام الرقابة الداخلية، وبما ينعكس في الأخير إيجابا على الأداء المالي للمؤسسة [19].

الإطار الميداني للدراسة

تتضمن الدراسة الميدانية إجراءات الدراسة، إضافة إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة.

أولا: إجراءات الدراسة

نتناول في هذا العنصر منهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في قياس هذه المتغيرات.

1. **منهج الدراسة:** قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة واختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي إذ يعتبر من أنسب المناهج البحثية لتقرير الحقائق وفهم مكونات الدراسة بنوع من الدقة والتفصيل من أجل تحديد مختلف أبعادها.

وقد استندت الدراسة إلى أسلوبين: الأول نظري وقمنا فيه بمراجعة عدد من المصادر الأولية والثانوية، من كتب ومقالات وبحوث منشورة في دوريات علمية ورسائل جامعية ودراسات قدمت إلى مؤتمرات وندوات علمية وهذا لتوضيح الخلفية العلمية لمساهمة قواعد حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة. والأسلوب الثاني ميداني حيث تم تصميم استبيان ووزع على فئات عينة الدراسة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فتمثلت في الاستبيانات المسترجعة من الفئات السالفة الذكر، والتي بلغ عددها 43 استبيان.

2. **مجتمع الدراسة والعينة:** يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة (مهما كان نشاطها) التي تتوافر على الفئات التالية: أعضاء مجلس الإدارة داخليين وخارجيين، مدققين خارجيين، مدققين داخليين ومديرين تنفيذيين كانوا أعضاء سابقين في مجلس الإدارة، حيث يقدر عددها ثماني مؤسسات تنشط في قطاعات إستراتجية مختلفة (محروقات، خدمات، صناعة، وأشغال الطرق). حيث اتبعنا أسلوب الحصر الشامل، إذ قمنا بتوزيع الاستبيانات على الفئات السابقة الذكر.

أما عينة الدراسة فهي عبارة عن الاستبيانات المسترجعة من الفئات السابقة الذكر للمؤسسات الثمانية.

3. **المعالجة الإحصائية:** قمنا بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة بتحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**)، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وهي كالآتي:

- معامل ألفا كرونباخ لحساب درجة ثبات أداة الدراسة؛
- اختبار **Kolmogorov-Smirnov** لاختبار مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05؛
- اختبار **one sampleT-test** عند مستوى معنوية 0.05 لاختبار مدى التزام المؤسسات عينة الدراسة بقواعد الحوكمة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية.

4. **أدوات الدراسة:** بعد الاطلاع الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجدنا أن أنسب وسيلة لجمع المعلومات الميدانية لتدعيم الجانب النظري هي الاستبيان. حيث تم إعداد استبيان لجمع المعلومات المتعلقة بمتغير حوكمة المؤسسات موجهة للفئات المحددة في مجتمع وعينة الدراسة. وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 62 تم استرجاع 52 منها، وبعد فحصها تم استبعاد 9 منها وذلك لعدم اكتمال الإجابات فيها أو لتكرار الإجابات على نفس الفقرة، ليصل عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى 43. كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (01): عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

عدد الاستبيانات الموزعة	62
عدد الاستبيانات المستلمة	52
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	43
نسبة الاستبيانات المستلمة إلى الموزعة	% 83.87
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى المستلمة	% 82.69
نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل إلى الموزعة	% 69.35

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

5. **صدق وثبات أداة الدراسة:** من أجل اختبار صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبيان على مختصين من أكاديميين ومهنيين لتحكيمه، واختباره على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة، وقد قمنا بإجراء التعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم. كما تم اختبار ثبات أداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وعلى محاور الدراسة مجتمعة، كما هو مبين في الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	ألفا كرونباخ
بعد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0.671
بعد دور الإفصاح والشفافية	0.761
بعد دور أصحاب المصالح	0.907
بعد التدقيق، الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	0.827
التطبيق الكلي لقواعد حوكمة المؤسسات	0.921

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) بأن معامل ألفا كرونباخ لمقياس الالتزام بمتطلبات حوكمة المؤسسات بشكل عام بلغ 0.921 وهي قيمة ثبات عالية وتعني أنه لو تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال 0.92 للحصول على نفس النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد تراوحت معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد حوكمة المؤسسات المستخدمة في هذه الدراسة بين 0.671 لبعد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وبين 0.907 لبعد أصحاب المصالح، كما يظهر الجدول رقم (2) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة كبيرة جدا وقريبة من الواحد الصحيح، وبالتالي فهذه النتيجة تعني أن الاستبيان يتمتع بثبات ومصداقية عالية جدا ويمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة سنقوم باختبار مدى إتباع متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة للتوزيع الطبيعي.

1. **اختبار التوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار **Kolmogorov-Smirnov** لاختبار مدى إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت مستويات دلالتها أكبر من مستوى الدلالة المقبول 0.05، والجدول رقم (03) يبين نتائج اختبار**K-S** لفحص سوية بيانات الأداء المالي ومتطلبات حوكمة المؤسسات.

جدول رقم (03): اختبار K-S لفحص بيانات حوكمة المؤسسات والأداء المالي

البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة K-S	مستوى الدلالة
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	3.74	0.44	0.671	0.759
دور الإفصاح والشفافية	3.84	0.57	0.733	0.656
دور أصحاب المصالح	3.73	0.74	0.680	0.745
التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	3.48	0.53	0.416	0.995
التطبيق الكلي لقواعد الحوكمة	3.70	0.47	0.740	0.643
معدل العائد على الأصول	2.75	1.91	0.906	0.384
معدل العائد على المبيعات	2.13	1.55	1.105	0.174
معدل العائد على الاستثمار	2.88	1.55	1.105	0.174
معدل العائد على الأموال الخاصة	3.00	1.69	0.984	0.287

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

تظهر نتائج الجدول رقم (03) أن جميع مستويات الدلالة لأبعاد الحوكمة ولمؤشرات الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة أكبر من 0.05 مما يعني أن جميع هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويلاحظ من الانحرافات المعيارية لمؤشرات الأداء المالي وجود تباين في مستوى أداء مؤسسات عينة الدراسة، ويمكن إرجاع هذه الاختلافات إلى تفاوت إمكانيات هذه المؤسسات، إضافة إلى اختلاف قطاع نشاطها وكذلك الظروف المحيطة بنشاطها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **اختبار فرضيات الدراسة:**

1.2 **اختبار الفرضية الأولى:** تنص الفرضية العدمية الفرعية الأولى: **"لا تلتزم المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Sample T-test، حيث نرفض الفرضية العدمية (الصفرية) إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة النظرية 0.05.

وقد تم تلخيص نتائج اختبار قواعد الحوكمة الأربعة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (04): نتائج اختبار قواعد الحوكمة الأربعة

قواعد الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة t	مستوى الدلالة
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	3.74	0.44	موافق	56.36	0.000
الإفصاح والشفافية	3.84	0.57	موافق	44.09	0.000
أصحاب المصالح	3.73	0.74	موافق	33.18	0.000
التدقيق، الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	3.48	0.53	موافق	42.78	0.000
التطبيق الكلي لقواعد الحوكمة	**3.70**	**0.47**	موافق	52.15	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول رقم (04) أن متوسط درجة التزام المؤسسات عينة الدراسة بقواعد حوكمة المؤسسات مجتمعة بلغ 3.70 وهو أكبر من 3 وبانحراف معياري 0.47، وقد أظهر اختبار T-test أن هذا المتوسط ذو دلالة إحصائية باعتبار أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من 0.05، مما يعني أن هناك التزاما من قبل المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.كما أن جميع متوسطات أبعاد حوكمة المؤسسات المستخدمة في هذه الدراسة قد تراوحت بين 3.48 لبعد التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وبين 3.84 لبعد الإفصاح والشفافية وهي جميعها تزيد عن 3، في حين تراوحت قيم الانحراف المعياري لقواعد حوكمة المؤسسات بين 0.44 و0.74 مما يعني أن هناك انسجاما بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان، كما أظهرت نتائج اختبار T-testأن مستويات الدلالة لجميع هذه المتوسطات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة الفرعية الأولى، وبذلك تلتزم المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

2.2 **اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية العدمية الفرعية الثانية "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة".** ويعطى النموذج التقديري للانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة المؤسسات وبين الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (05) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (05): نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين قواعد الحوكمة ومعدل العائد على الأصول

معالم النموذج	B	t	F	مستوى الدلالة	R	R^2
الثابت	-7.612	-2.648	8.212	0.057	0.59	0.35
مجلس الإدارة	-0.434	-0.567				
الإفصاح والشفافية	-5.381	-3.254				
أصحاب المصالح	+4.395	+2.248				
التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	+4.573	+4.228				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

تبين نتائج الجدول رقم (05) وجود علاقة عكسية بين كل من متغيري مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 0.434 و5.381 وحدة على التوالي، في حين توجد علاقة طردية بين كل من متغيري أصحاب المصالح والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 4.395 و4.573 وحدة على التوالي.

وبما أن قيمة R=0.59 فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي متوسطة بين قواعد الحوكمة، وبين معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة، كما تشير قيمة $\mathbf{R^2}$ إلى أن 35% من التغير في معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة يعزى إلى تغير قواعد الحوكمة الأربعة.

وبما أن مستوى الدلالة لاختبارF-Test تساوي 0.057 أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وعليه فالنموذج غير مقبول وغير جيد، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية التي تقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأصول للمؤسسات عينة الدراسة.

3.2 اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية العدمية الفرعية الثالثة "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة".

يعطى النموذج التقديري للانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة المؤسسات وبين معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (06): نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين قواعد الحوكمة ومعدل العائد على المبيعات

معالم النموذج	B	t	F	مستوى الدلالة	R	R^2
الثابت	- 7.546	- 1.932	2.463	0.242	0.29	0.09
مجلس الإدارة	+ 0.332	+ 0.319				
الإفصاح والشفافية	- 1.520	- 0.676				
أصحاب المصالح	+ 0.610	+ 0.230				
التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	+ 3.379	+ 2.299				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

تبين نتائج الجدول رقم (06) وجود علاقة طردية بين كل من متغيرات مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذه المتغيرات كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة بقيم 0.332، 0.610، و3.379 وحدة على التوالي، في حين توجد علاقة عكسية بين متغير الإفصاح والشفافية، وبين معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذا البعد بوحدة واحدة، أدى إلى انخفاض معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة بقيمة 1.520 وحدة.

وبما أن قيمة R=0.29 فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي ضعيفة بين قواعد الحوكمة، وبين معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة، كما تشير قيمة $\mathbf{R^2}$ إلى أن 9% من التغير في معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة يعزى إلى تغير قواعد الحوكمة الأربعة.

وبما أن مستوى الدلالة لاختبارF-Test تساوي 0.242 أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثالثة التي تقول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة معدل العائد على المبيعات للمؤسسات عينة الدراسة.

4.2 اختبار الفرضية الرابعة: تنص الفرضية العدمية الفرعية الرابعة "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة".

يعطى النموذج التقديري للانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة المؤسسات وبين معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (07): نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين أبعاد الحوكمة ومعدل العائد على الاستثمار

معالم النموذج	B	t	F	مستوى الدلالة	R	R^2
الثابت	-8.007	-15.229	176.50	0.001	0.89	0.79
مجلس الإدارة	-0.550	-3.931				
الإفصاح والشفافية	-4.042	-13.361				
أصحاب المصالح	+6.609	+18.483				
التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر	+0.961	+4.856				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

تبين نتائج الجدول رقم (07) وجود علاقة عكسية بين كل من متغيري مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 0.550 و4.042 وحدة على التوالي، في حين توجد علاقة طردية بين كل من متغيري أصحاب المصالح والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 6.609 و0.961 وحدة على التوالي.

وبما أن قيمة R=0.89 فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية جدا بين قواعد الحوكمة، وبين معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة، كما تشير قيمة $\mathbf{R^2}$ إلى أن 79% من التغير في معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة يعزى إلى تغير قواعد الحوكمة الأربعة.

وبما أن مستوى الدلالة لاختبارF-Test تساوي 0.001 أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الفرعية ونقبل الفرضية البديلة الرابعة التي تقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على العائد على الاستثمار للمؤسسات عينة الدراسة.

5.2 اختبار الفرضية الخامسة: تنص الفرضية العدمية الفرعية الخامسة "لا يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة".

يعطى النموذج التقديري للانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين قواعد حوكمة المؤسسات وبين معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (08) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (08): نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين قواعد الحوكمة ومتوسط العائد الأموال الخاصة

معالم النموذج	B	t	F	مستوى الدلالة	R	R^2
الثابت	-8.002	-4.218	15.38	0.02	0.85	0.72
مجلس الإدارة	-0.604	-1.197				
الإفصاح والشفافية	-5.115	-4.685				
أصحاب المصالح	+7.604	+5.894				
التدقيق والرقابة والمخاطر	+1.167	+1.635				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

تبين نتائج الجدول رقم (08) وجود علاقة عكسية بين كل من متغيري مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 0.604 و5.115 وحدة على التوالي، في حين توجد علاقة طردية بين كل من متغيري أصحاب المصالح والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل على حدى على التوالي، وبين معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة، فزيادة هذين المتغيرين كل على حدى على التوالي بوحدة واحدة، أدى إلى زيادة معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة بقيمتي 7.604 و1.167 وحدة على التوالي.

وبما أن قيمة R=0.85 فهي تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية جدا بين قواعد الحوكمة، وبين معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة، كما تشير قيمة $\mathbf{R^2}$ إلى أن 72% من التغير في معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة يعزى إلى تغير قواعد الحوكمة الأربعة.

وبما أن مستوى الدلالة لاختبارF-Test تساوي 0.024 أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الفرعية ونقبل الفرضية البديلة الخامسة التي تقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والاقتراحات

من خلال تحليل واقع ممارسات قواعد الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة، وأثرها على أدائها المالي تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

– يلتزم مجلس الإدارة في المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة بأداء جميع المهام والمسؤوليات الموكلة إليه، إلا أنه في بعض مؤسسات عينة الدراسة فموضوع أجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة لا يتم الإفصاح عنه كليا في ظل عدم وجود قوانين إلزامية تنص على ذلك؛

– تتوفر بعض مؤسسات عينة الدراسة على مجلس إدارة مكون غالبيته من أعضاء خارجيين (إطارات في مؤسسات أخرى) وأعضاء داخليين (إطارات في هذه المؤسسات وممثلين عن العمال)، وهذا ما انعكس إيجابا على نتائجها التشغيلية والمالية ومردوديتها الاقتصادية والمالية (المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات والصناعة وأشغال الطرق) وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي الذي يمارسه الأعضاء الخارجيون في اتخاذ القرارات الجوهرية لهذه المؤسسات، في حين بعض مؤسسات عينة الدراسة يتكون مجلس إدارتها من الأعضاء الداخليين من الإطارات فقط (المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع المحروقات) كان أداؤها جيد، لكن بالمقارنة بين النوعين من المؤسسات، فالأولى التي تتكون من مجلس إدارة يضم أعضاء خارجيين وأعضاء داخليين أداؤها أفضل من الثانية التي يضم مجلس إدارتها أعضاء داخليين فقط.

– لا تتوفر أغلب مؤسسات عينة الدراسة على لجان مجلس الإدارة الثلاثة لجنة التدقيق، لجنة المكافآت ولجنة التعيينات؛

– لا يوجد فصل بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في أغلب المؤسسات عينة الدراسة، وإنما يختصر في منصب واحد هو الرئيس المدير العام والذي يعين من طرف جهات عليا في الدولة (وزير قطاع معين مثل الصناعة، المالية...الخ) في إطار عقود النجاعة؛

– تلتزم المؤسسات عينة الدراسة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات (مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر) بدرجات متفاوتة؛

– ليس هناك أثر معنوي (عند مستوى معنوية أقل أو تساوي 0.05) لمدى تطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأصول للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؛

– ليس هناك أثر معنوي (عند مستوى معنوية أقل أو تساوي 0.05) لمدى تطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على المبيعات للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؛

– هناك أثر معنوي (عند مستوى معنوية أقل أو تساوي 0.05) لمدى تطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؛

– هناك أثر معنوي (عند مستوى معنوية أقل أو تساوي 0.05) لمدى تطبيق قواعد الحوكمة على معدل العائد على الأموال الخاصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ضوء النتائج السابقة يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

– قيام الجهات الرقابية على المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بتشجيعها على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات، وحثها على إصدار دليل بالمبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، والسعي لتخصيص قسم خاص بالحوكمة في هذه المؤسسات؛

– ضرورة تفعيل دور مجلس الإدارة أكثر في المؤسسات عينة الدراسة من خلال إنشاء أقسام خاصة بلجان مجلس الإدارة الثلاثة، التدقيق، المكافآت والتعيينات، وتفعيل دورها وإعطائها مزيد من الإفصاح والشفافية خاصة ما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وهذا في سبيل وضع الضوابط الكفيلة بتطبيق حوكمة المؤسسات؛

– ضرورة تأسيس لجنة التدقيق في المؤسسات عينة الدراسة تكون غالبية أعضائها خارجيين مستقلين تمنح لها صلاحيات تعيين مدير التدقيق الداخلي بالمؤسسة، والمصادقة على ميثاق التدقيق الداخلي وخطط التدقيق السنوية، إضافة إلى التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي؛

– ضرورة عقد اجتماعات وندوات داخل المؤسسات عينة الدراسة أو خارجها بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات التعليمية كالجامعة والمعاهد والمدارس العليا، وتحت إشراف مجلس الإدارة وبمشاركة الإدارة العليا وكل المسيرين في المؤسسة، وبحضور الأكاديميين والباحثين الجامعين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمالية ، ورجال المال والأعمال وبعض المسؤولين السياسيين، للتعريف بحوكمة المؤسسات وشرح مهامها وأهدافها وأهم مبادئها كما حددتها أهم الهيئات والمنظمات الدولية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك كإجراء أساسي من أجل إعطاء أهمية أكبر لنظام حوكمة المؤسسات والاستفادة من هذا النظام نظريا وعلميا في تحسين أداء هذه المؤسسات؛

– تدعيم هياكل التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة الدراسة بالوسائل المادية الكافية ووضعها تحت تصرفها الكامل، وتخصيص ميزانية خاصة بنفقات وظيفة التدقيق الداخلي تكون تحت تصرف مسؤول هذه الوظيفة، وتدعيمها بالموارد البشرية ذات الخبرة والكفاءة الكافية واللازمة للقيام بعمليات التدقيق، وذلك لتحقيق الاستقلالية المادية والمالية والبشرية الكاملة لهذه الوظيفة عن الإدارة العليا والإدارات الأخرى؛

– ضرورة زيادة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال وضع خطة إستراتيجية واضحة المعالم لتسيير الموارد البشرية لوظيفة التدقيق الداخلي، تحدد هذه الخطة سياسات التوظيف، الترقية، التكوين، والتحفيز، وكذا من خلال تطوير معارف وقدرات المدققين الداخليين بما يتوافق مع المعايير المهنية الدولية للتدقيق الداخلية، ويكون وفق الأطر الأخلاقية العالية؛

– ضرورة الاستعانة بأطراف خارجية مستقلة لديها الكفاءة اللازمة بغرض تقييم وظيفة التدقيق الداخلي للمؤسسات عينة الدراسة على الأقل مرة كل خمس سنوات، من أجل ضمان فعاليتها ونوعية خدماتها للأطراف المستفيدة منها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يجب على مجالس الإدارة والإدارات العليا في المؤسسات عينة الدراسة الاهتمام بإدارة المخاطر من خلال توفير نظام معلومات فعال يفيد في تقييم المخاطر وإدارتها، إضافة إلى استحداث منصب مدير المخاطر يكون تابع وظيفيا للمدير العام للمؤسسة، وذلك لتمكين المدقق الداخلي من المساهمة في تقييم وتحسين عمليات إدارة مخاطر المؤسسة؛

– إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول حوكمة المؤسسات لتعميق وفهم أهميتها.

الهوامش والمراجع:

1. Jinarat and others, the Impact of good governance on organization performance after the Asian crisis in Thailand, Asia pacific Business Review, 2003, pp21-25.

2. Peter and Others, earnings management and corporate governance: the role of board the audit committee, journal of corporate finance, Vol 9, 2003, p 295.

3.مؤيد محمد الفضل، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء الوكالة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2015، ص ص18-19.

4.محمد مطر، عبد الناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 3، العدد 01، 2007، ص53.

5. Rebeiz and Salameh, Relationship Between governance structure and financial performance in construction, Journal Management in Engineering, N22, 2006, pp20-26.

6. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص61.

7. Rechner and Dalton, CEO Duality and organizational performance: A longitudinal analysis, the journal of finance, n60, 2005, pp1461-1493.

8. محمد مطر، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص53.

9. كاروجور جاتاما، بدء حوكمة الشركات في إفريقيا مع التركيز على كينيا، دليل أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص ص306-307.

10. عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد 22، العدد01، 2008، ص196.

11. محمد مؤيد الفضل، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 28، العدد 112، 2007، ص28.

12. محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، 2009، ص446.

13. محمد عيد بلبع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الإختلالات الإدارية والمالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2016، ص282.

14. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص59.

15. سعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص3.

16. علي مناد، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي (دراسة قياسية: حالة الشركات ذات أسهم الجزائرية)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17.نوال كفوس، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص66.

18. The Institute of internal auditors, IIA position paper: the Role of internal auditing in Enterprise – wide RISK management, USA, 2009, p13.

19. رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة- فلسطين، 2014، ص55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com